التهيئة الإقليمية للمجال الصحراوي الجزائري منذ الاستقلال

د/ بوخليفي قويدر جهينة
جامعة بسكرة

الملخص :

تسعى الدولة الجزائرية جاهدة منذ الاستقلال لمحو الفوارق المجالية التي كرسها الاحتلال من خلال تركيزه على المجالات الساحلية والتلية في إطار خدمت مصالحه، وذلك من خلال إعادة التنظيم المجالي للتراب الوطني والاهتمام المتزايد بالجنوب لأهميته الجيوستراتيجية مما يجعله منطقة مبادلات وتنمية وتعاون عبر الحدود بين دول الجوار من جهة ،وامتلاكه لموارد طاقوية ومعدنية التي تعتبر المحرك الأساسي لاقتصاد الوطني من جهة أخرى، من خلال هذه الورقة البحثية سنركز على كيفية تنظيم الدولة لهذا المجال في إطار التهيئة الإقليمية لدمجه في المجال الوطني لتثمين إمكانياته وطاقاته ؟

Résumé :

L'État algérien cherche depuis l'indépendance à effacer le projet des différences entre les domaines établi par l'occupation et cela par l'intermédiaire de sa concentration sur les zones côtières pour ses intérêts et par la réorganisation du territoire national et une attention accrue au sud pour son importance géostratégique rendant les échanges et la coopération transfrontalière et de développement de zone entre pays voisins d'une part et la possession des ressources d'énergie et de métal qui sont le principal moteur de l'économie nationale, d'autre part.

Par le biais de cet article, nous nous concentrerons sur le potentiel dans le sud du pays et comment l'État organisé ce domaine au sein de la configuration régionale des ressources et intégré dans l'espace national la valorisation potentielle et énergique ?

مقدمة:

الصحراء الجزائرية من أهم المجالات الترابية في الوطن والتي تشهد عدة تحولات بعد الاستقلال ؛وذلك بسبب سياسة الدولة ورغبتها في دمجها في المجال الوطني عن طريق مجموعة من السياسات منها التقسيمات الإدارية والاستراتيجيات الموضوعة للنهوض بالقطاع الفلاحي والصناعي والتي كان لها تأثير كبير على ديناميكية المجال.

1) مفهوم التخطيط الإقليمي:

هو دراسة الموارد الطبيعية والبشرية المستغلة منها وغير المستغلة في رقعة محدودة من الأرض ذات مميزات خاصة (إقليم) تشترك في مشاكل متشابهة بهدف معرفة الإمكانيات والموارد المتاحة واستغلالها خلال فترة زمنية محددة لتحقيق أهداف معينة تسعى أساسا إلى النهوض بالإقليم وإنعاشه، أما "لوكان" فيرى أن التخطيط الإقليمي هو أسلوب تخطيط تنموي ينصب الاهتمام به على إقليم معين بهدف تحقيق التوزيع العادل لمكسب التنمية الاقتصادية وإشباع الحاجات الأساسية للسكان، وتفعيل دورهم في عملية التنمية وتعزيز اعتمادهم على الذات ورفع مستوى معيشتهم وصيانة البيئة[1].

2)التقسيم الإداري كآلية لتنمية الجنوب:

1-2) مفهوم التقسيم الإداري: هو عملية تنظيمية للمجال الهدف منها تسيير المدن والتجمعات السكانية بالإضافة إلى تقريب الإدارة من المواطن، فالتقسيم الإداري لا يتمثل فقط في تعديل الحدود الجغرافية، وإنما يهدف كذلك إلى تجسيد سياسة تنموية صارمة فهو يشكل القاعدة الأساسية للاقتصاد الوطني ويبحث عن التوازن الجهوي المتناسق والمتكامل؛ ومنه وضع سياسة للتهيئة العمرانية بدونها سيكون مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد محدود البعد والمدى[2]، وكلما كانت التقسيمات الإدارية للتراب الوطني أصغر كلما كان التحكم فيها أكثر في مجال التخطيط والتنمية الاقتصادية والعمرانية بشكل عام[3].

2-) لمحة تاريخية عن التقسيم الإداري للصحراء: امتد النفوذ العثماني للمناطق الشمالية للصحراء(بسكرة، الأغواط) إلا أنه سنركز في ورقتنا البحثية على الفترة الاستعمارية لبداية تشكل الحدود الإدارية للصحراء مع دول الجوار.

1-2-2) الاحتلال الفرنسي: الاحتلال العسكري للصحراء بدأ بالصحراء الشرقية(الأغواط، بسكرة ،المزاب واد ريغ) بين سنوات 1844-1860م ثم توات، تيدكلت، القورارة، الهقار في البدايات الأولى للقرن 20م كمرحلة أولى ومع بداية ظهور المقاومة من طرف التوارق[4]،

فكرت سلطات الاحتلال إنشاء مجموعة من الحصون الدفاعية لتعزيز تواجدها وإحكام قبضتها على المجال الصحراوي الواسع، فأنشأت الجيل الأول من الحصون ابتداء من عام 1880 مع حصون (Miribel, Lallemand, Mac-Mahon)والمرحلة الثانية بدأت مع أوائل القرن العشرين (1900-1911م) وهي تتعلق بالتوسع نحو أقصى الجنوب الشرقي بأنظمة دفاعية تتمثل في حصون(Flatters, Polignac, Motylinski)، أما المرحلة الأخيرة فقد قامت السلطات بإنشاء حصون على خطوط الحدود الجديدة المرسمة مع دول الجوار وتتمثل في (Fort thiriet, Fort saint, Bordj Badji Mokhtar ,Fort tarat) البعض من هذه الحصون أصبحت مع مرور الوقت مراكز عمرانية خاصة بعد تثبيت البدو الرحل[5]. لقد أنشأت فرنسا إقليم الصحراء بموجب قانون 24 ديسمبر عام 1902م والذي أكمل بمرسوم 30 ديسمبر 1903م وهو عبارة نظام قانوني وسياسي خاص بالصحراء بقي العمل به إلى غاية 1956م، وبذلك لأول مرة تعرف الصحراء التنظيم المركزي[6]، وقد قسمت إلى أربع أقاليم كما هو موضح في الجدول رقم (1) وهذا التقسيم للنظام الإداري هو تقسيم عسكري هرمي منظم على أساس أربع أقاليم وذلك بسبب الأهمية الاستراتيجية لإقليم الصحراء من طرف السلطات الاستعمارية من جهة، وتتبع تطور المراكز العمرانية التي يقطن فيها السكان الأوربيين خاصة المراكز المعروفة بديناميكيتها الفلاحية من جهة أخرى[7].

جدول رقم (1) التنظيم الإداري لإقليم الصحراء في الفترة الاستعمارية:

الإقليم والمقر	الدائرة	الملحقة و المركز	البلدية
إقليم غرداية	-دائرة غرداية	-ملحقة ورقلة، مركز القليعة	البلدية الأهلية غرداية تحتوى ثلاث مراكز دائرة غرداية، ملحقة ورقلة ،مركز المنيعة
المقر الأغواط	-دائرة الجلفة -دائرة الأغواط -دائرة المشرية -دائرة جيري فيل		-البلدية المختلطة الجلفة -البلدية الأهلية الجلفة -البلدية المختلطة الأغواط -البلدية المختلطة مشرية -البلدية المختلطة جيري فيل
إقليم عين الصفراء مقر عين الصفراء	-دائرة كولمبو بشار	- ملحقة بني عباس - مركز تاغيت - مركز تلزازة - ملحقة عين الصفراء - ملحقة بني ونيف	-البلدية المختلطة كولومبو بشار -البلدية المختلطة عين الصفراء - بلدية أهلية وواحات صحراوية
إقليم الواحات المقر أدرار		- ملحقة توات(أدرار) - ملحقة تيدكلت(أن صالح) -مركز القرارة (تيميمون)	
-إقليم توقرت	دائرة توقرت	- ملحقة الواد - ملحقة بسكرة - مركز أولاد جلال	-البلدية الأهلية بسكرة

وتعتبر أقاليم الجنوب قواعد إدارية مستقلة كل واحدة بشخصية قانونية وميزانية خاصة بها حسب مرسوم 30ديسمبر 1903، يترأس كل إقليم من هذه الأقاليم الأربعة ضابط سامي معين بمرسوم تحت إشراف الحاكم العام يمارس هذا الضابط السامي تحت سلطة حاكم الجزائر صلاحيات المحافظ، وكل إقليم حسب مرسوم 10أفريل 1907 مقسم بدوره إلى دوائر ملحقات ومراكز مسيرة من طرف ضباط، قامت السلطات الفرنسية بمجموعة من الإجراءات التي تدخل ضمن حيز تهيئة المجال منها (شق الطرق، حفر المناقب في الواحات، مد سكة الحديد[8]..)، لتوطيد التواجد الاستعماري وبسط نفوذها على المجال الصحراوي[9]. كما أنشأت

فرنسا المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية وهي تضم بالإضافة إلى عمالتي الواحات والساورة أقاليم كل من النيجر، تشاد، موريتانيا، السودان الفرنسي (مالي حاليا) وقد دعيت لها تونس والمغرب إلى الاشتراك في هذه المنظمة لكنهما رفضتا[10].

2-2-2)التنظيم الإداري بعد الاستقلال: بعد الاستقلال ثلاث تقسيمات إدارية طبقت على المجال الجزائري وذلك لعدم التوازن على مستوى الأقاليم في توزيع السكان والمراكز العمرانية والمشاريع التنموية، فكان لابد من إعادة النظر في المنظومة العمرانية من خلال تهيئة القطر ومراجعة الخريطة الإدارية للدولة.

- **تقسيم 1963:** جاء بعد الاستقلال مباشرة حيث أصبح التنظيم الإداري في الجزائر يحتوى على 15 ولاية ،91 دائرة و1577 بلدية ؛ الصحراء حسب هذا التقسيم احتوت على ولايتان هما ورقلة في الجنوب الشرقي وولاية بشار في الجنوب الغربي وقد كان هذا التقسيم على أساس الفترة الاستعمارية[11]، مما انعكس على وتيرة التنمية خاصة في منطقة الجنوب.

- **تقسيم1974:** جاء التقسيم الثاني على نظرة جديدة لإقليم الوطني وذلك من خلال إنشاء 31 ولاية على المجال الوطني؛ منها 5 ولايات صحراوية هي :بشار، أدرار، تمنراست، ورقلة، بسكرة واثنان لهما خصوصية صحراوية وهما الأغواط والجلفة وبشكل عام يختلف عن التقسيم السابق الموروث عن الفترة الاستعمارية؛ لأن الاستعمار عمد إلى إعادة هيكلة المجال الجزائري وفق سياسة انتقائية هدفها الأساسي تثبيت ونشر أسلوب الإنتاج الرأسمالي في الشمال لهذا قام بإحداث دعم للمراكز الحضرية في الشمال وإقصاء وتهميش المراكز في الجنوب وفق ما يخدم مصالحه وأهدافه الاستغلالية، ومن هنا شكل هذا المتغير الخارجي أهم العوامل الي أعطت انطلاقة اللاتوازن المجالي والذي سارت على نهجه مختلف سياسات تهيئة الإقليم[12]. في هذه المرحلة بدأ الاهتمام بالجنوب يتزايد لأنه مركز الاقتصاد الوطني (المحروقات) وتنامي ظاهرة الهجرة من دول الساحل الأفريقي التي عرفت موجاتها الأولى بسبب الجفاف الذي أكتسح المنطقة في سنوات(1970-م1980)[13].

- **تقسيم 1984:** تقسيم جديد أقحم وزاد عدد الولايات من 31 ولاية إلى 48 ولاية منها 10ولايات صحراوية وهي (أدرار، بشار، بسكرة، الواد، غرداية، إليزي، الأغواط، ورقلة، تمنراست، تندوف) ؛ وذلك من أجل تعزيز فرص التنمية لأن إضافة مراكز إدارية جديدة (ولايات، دوائر، بلديات) معناه إضافة هياكل ومرافق وخدمات إدارية واقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى الاعتمادات المالية التي تخصص لميزانيتها في مجال التسيير والتجهيز

والاستثمار مما يجعل هذه المراكز الإدارية الجديدة بمثابة نقاط جذب للسكان على مستوى مجالها[14].

– **التقسيم الإداري الجديد وترقية دوائر صحراوية إلى ولايات منتدبة2015:** أفرزت العولمة تحولات جذرية طالت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وكان لزام على الدولة؛ تنويع مصادر دخلها لجلب الاستثمارات وتوطين المشاريع في مختلف أنحاء الوطن لتحقيق التنمية والاستقرار الأمني الذي أضحى رقما مهما في معادلة التنظيم المجالي لتنامي خطر الحروب الأهلية في دول الجوار مما دفع بالدولة للاستخدام الوسائل المادية واللوجستية لإحكام سيطرتها على المجال الصحراوي، كما أصبحت قوة التحضر واضحة في أغلب التجمعات والمراكز الصحراوية (76% للجنوب مقابل 65% للشمال في إحصاء 2008)، وقد انتقلت الجزائر من مجال جغرافي كانت في السيادة الجغرافية للمدن الشمال إلى مجال جغرافي يتصدره الحضريين في الولايات الصحراوية وما يصحب ذلك من تحولات سياسية، اقتصادية، ثقافية واجتماعية عميقة، وهذا ما سيضع الدولة الجزائرية في عدة تحديات نستطيع إيجازها فيما يلي:

– التحكم في التوسع المجالي للمدن الصحراوية وأضرار ذلك على المجال البيئي خاصة واحات النخيل القديم القريب من محاور الطرق أو الأنسجة العمرانية حيث ستصبح لامحالة مهددة بالزحف العمراني كحالة مدينة بسكرة توقرت ورقلة، خاصة إذا علمنا أن هناك تحديات وعوائق طبيعية ستواجه إنشاء أحياء جديدة بالنسية للمراكز العمرانية الواقعة بالقرب من العرق الشرقي والعرق الغربي الكبيرين، بالإضافة إلى رغبة الدولة في تكريس دمج الصحراء في المجال الوطني نظرا لشاسعة المساحة 2 مليون كلم^2 ونقص الكثافة السكانية 0.6 ساكن/كلم^2 وامتلاكها لإمكانيات طبيعة ضخمة واتساع حدودها الإقليمية ،إلا أنها تعاني من الجفاف الذي يعد من بين الأعلى في العالم وصعوبة إنشاء شبكة النقل والمواصلات بالإضافة إلي تميزها بالبعد الجيوستراتيجي فقد كانت في الماضي منطقة عبور بين ضفتين ؛الغرب والشرق من موريتانيا إلى مكة المكرمة بالعبور عبر الزوايا ومن الشمال والجنوب عبر الطرق الوسطى التي تحمل تجارة الذهب[15].

– تقليص مساحة الولايات الجنوبية من أجل تنمية مواردها وتطوير قاعدتها الاقتصادية نظرا لبعد المسافة بين مقر الولاية وداوئرها مما يشكل عائق أمام المواطن(فمثلا المسافة بين المنيعة وغرداية تقدر بـ270كلم)، بالإضافة إلى تنمية الولايات الجنوبية بتطوير بنيتها التحتية

وتدعيمها بالتجهيزات والمرافق الضرورية ومحاولة إضفاء نوع من التوازن على الأقاليم المحلية الصحراوية التي كانت تعاني من عدم التنسيق كإقليم وادي ريغ الذي كان مقسم بين ولاية ورقلة وولاية الواد.

– التحدي الأمني؛ فمن إجمالي ثماني ولايات تم ترقية بعض دوائرها إلى ولايات منتدبة توجد ستة ولايات حدودية و نظرا لأن الظروف الأمنية غير مستقرة في دول الساحل الأفريقي وفي ليبيا منذ2011م ؛ فكان لزام على الدولة الجزائرية إعادة حساباتها في مراقبة الحدود في ظل تنامي الجماعات المسلحة وتهريب الأسلحة، وتفاقم ظاهرة الهجرة الإفريقية وما ينجر عنها من مشاكل وذلك من خلال إشراك الجماعات المحلية في مراقبة الحدود والإكثار من النقاط الحدودية.

– **أليات وطرق تسيير الولايات المنتدبة:** بموجب المرسوم الرئاسي رقم15–140 المؤرخ في 8 شعبان عام 1436هـ الموافق لـ27 ماي 2015م يتضمن إحداث مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة بها وفي إطار التنظيم الإقليمي للبلاد تم استحداث ولايات منتدبة كتقسيم إداري جديد، لأن آخر تقسيم يعود إلى 4 فيفري سنة 1984م وهذا التقسيم يمس الولايات الجنوبية كمرحلة أولية، يسير الولايات المنتدبة والي منتدب وهو ينشط وينسق ويراقب تحت سلطة والي الولاية وتكمن مهامه في تأهيل المصالح والمؤسسات العمومية على مستوى المقاطعة الإدارية[16].

جدول رقم (2) التقسيم الإداري للصحراء سنة 2015

جدول رقم (2) التقسيم الإداري للصحراء سنة 2015

الولاية	المقاطعة الإدارية	الدائرة	البلدية
أدرار	تيميمون	تيميمون	تيميمون–أولاد السعيد
		أوقرت	أوقرت–دلول– المطارفة
		تنركوك	تنركوك–قصر قدور
		شروين	شروين–طالمين–أولاد عيسى
	برج باجي مختار	برج باجي مختار	برج باجي مختار–تيمياوين
بسكرة	أولاد جلال	سيدي خالد	سيدي خالد–رأس الميعاد– البسباس
		أولاد جلال	أولاد جلال– الشعيبة– الدوسن
بشار	بني عباس	بني عباس	بني عباس–تامترت
		كرزاز	كرزاز– تيمودي–بني يخلف
		الوطاء	الوطاء
		تبلبالة	تبلبالة
		أولاد خضير	أولاد خضير– قصابي
		إيقلي	إيقلي
تامنغست	إن صالح	إن صالح	إن صالح–فقارات الزاوية
		إن غار	إن غار
	إن قزام	إن قزام	إن قزام
		تين زواتين	تين زواتين
ورقلة	توقرت	توقرت	توقرت–النزلة– تيبسبست–زاوية العابدية
		تماسين	تماسين–بلدة عامر
		المقارين	المقارين–سيدي سليمان
		الطيبات	الطيبات–المنقر– بن ناصر
إليزي	جانت	جانت	جانت– برج الحواس
الوادي	المغير	المغير	المغير–سيدي خليل– أم الطيور– سطيل
		جامعة	جامعة–سيدي عمران–تندلة– مرارة
غرداية	المنيعة	المنيعة	المنيعة –حاسي قارة
		المنصورة	المنصورة– حاسي الفحل

) دور الدولة في تهيئة إقليم المجال الصحراوي منذ الاستقلال:

أولت الدولة منذ الاستقلال أهمية كبيرة للمجال الصحراوي حيث تسعى السلطات لتهيئة هذا المجال الواسع والرفع من وتيرة التنمية في شتى المجالات وذلك بسبب تأكيد مراقبتها على المجال لأهميته الجيوستراتيجية، ولوجود الموارد الطاقوية (خاصة المحروقات) والمعدنية أساس الاقتصاد الوطني، ووجود المياه الجوفية التي ساعدت على الاستثمار.[17]

1-3) تطور شبكة النقل والمواصلات في الجنوب: الجزائر الاشتراكية أرادت إرجاع الدور المحوري الذي كانت تلعبه الصحراء في المغرب الأوسط، وذلك من خلال إنشاء شبكة طرق المواصلات البرية فأنشأت مثلا طريق الوحدة الأفريقية-العابر للصحراء- والذي يغطي 2345كلم كطريق معبد بنسبة 85% من الشمال إلى الجنوب ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز التعاون التجاري بين دول الساحل الأفريقي، وبسط الجزائر سيطرتها على المجال الصحراوي [18]، بالإضافة إلى النقل الجوي الذي يعد شبكة الهياكل الأساسية في التطور كما هو محدد في المرسوم التنفيذي رقم 89-50 المؤرخ في 18 أفريل 1989م [19] ، و تمتلك الولايات الصحراوية30 مطار منها 6 مطارات دولية من أصل 10 مطارات على مستوى التراب الوطني ناهيك عن المطارات المحلية والتي تقدر بـ14 مطار من أصل25 مطار على مستوى الوطنى[20] ، بالإضافة إلى المطارات ذات الاستعمال المحدود والتي قدر عددها بعشر فبعض المطارات نشاطها مرتبط بالبحث والتنقيب عن البترول والمناجم مثل (حاسي الرمل، السطح، رورد النوس، البرمة)[21] ، وذلك بسبب الموقع الجيوستراتيجي واستغلال المحروقات كما دعمت السلطات الجزائرية المراكز الحدودية بمطارات من أجل مراقبة المجال الحدودي كبرج باجي مختار عام1982م وإن قزام 1982م وجانت عام 1984م، بل أن هناك مطارات تبوأت مراتب هامة كمطار حاسي مسعود الذي يشهد حركية وديناميكية نشطة قدرت بـ590000 مسافر عام 2002 مما أهله أن يكون الرابع على المستوى الوطني. كما أن هناك مشروع طموح لمد سكة الحديد(سكيكدة- توقرت) إلى المدينة الجديدة لحاسي مسعود ثم حاسي مسعود ورقلة فغرداية وخط آخر من الجلفة مرورا بالأغواط فغرداية ثم ورقلة ليلتقي بالأول عند ورقلة وبذلك يكون خطي الصحراء الشرقية هدفهما اقتصادي، وخط آخر غرب الصحراء من رجم دموش- سيدي بلعباس- مرورا بمشرية والنعامة فبشار إلى غاية تندوف وغار جبيلات لأهداف اقتصادية واستغلال حديد غار جبيلات بالإضافة إلى البعد الجيو سياسي للقرب من الحدود المغربية والصحراء الغربية[22].

2-3)الصناعة والتصنيع في الصحراء: الصناعة في الصحراء لم تكن موجودة قبل الاستقلال باستثناء بعض الأنشطة البترولية أو بعض الوحدات لتعليب التمور في الصحراء المنخفضة، لكن الجزائر بعد الاستقلال حاولت دمج المجال الصحراوي في الوطن من خلال المخطط الأول للتنمية الصناعية(1967-1969) حيث برمجت مناطق صناعية في كل من (القرارة- بونورة) في غرداية والتي أنشأت في سنوات (1969-1970) ثم توقرت في

سنة 1970م ، وفي النصف الأول من سنوات الثمانينات دعمت بسكرة بمنطقة صناعية تحتوي على مؤسسات صناعية(الكوابل، النسيج)، ثم الأقطاب الحضرية الهامة في الصحراء والاستثمار في النسيج الصناعي الصحراوي في بشار انطلاقا من سنوات 1980، كذلك أدرار في سنوات التسعينيات بالإضافة إلى تدعيم كل ولايات الجنوب بمنطقة نشاطات للنهوض بالتنمية وتوفير مناصب شغل، فمثلا في عام 2011 كل قطاعات الإنتاج (المحروقات، البناء) تمثل9.75% من إجمالي الاقتصاد الصحراوي بتعداد 8300 مؤسسة وهو ما يعتبر أقل من المعدل الوطني الذي يمثل (10.2)% تتقدمهم ورقلة بـ1926 مؤسسة بنسبـ11.8%ثم بسكرة بـ1832 مؤسسة بنسبة9.4% وتحتوى تمنراست إليزي، تندوف مجتمعة على700 مؤسسة[23]. هذا التطور في الصناعة له عاملين هما: إرادة الدولة ورغبتها في تشجيع إزالة الفوارق المجالية بين الشمال والصحراء وذلك بإنشاء المرحلة الأولى من التصنيع بالتوازي مع السهول العليا، والنمو الديمغرافي الذي تشهده مراكز الجنوب مما أنجر عليه تحولات اجتماعية (تناقص في النشاط الفلاحي، والهجرة الريفية).

3-3)أفاق الزراعة الصحراوية في الجزائر: الاقتصاد الفلاحي الصحراوي في القرن العشرين شهد عدة تغيرات هامة مست هيكله أكثر من الاقتصاد في التل والسهوب اللذان استفادا من هيكلة الاقتصاد الكولونيالي، فالاقتصاد الواحي انهار في نهاية القرن 19م وبداية القرن 20م بسبب تغير طرق القوافل التجارية مما أدى إلي بروز الاقتصاد المعاشي ،بالإضافة إلي تغير اتجاه التجارة نحو أقاليم خارج الصحراء. منذ الثمانينيات عملت الدولة على تحرير اقتصاد السوق مما تطلب إدخال تعديلات على العقار الفلاحي والعمل على تحريره مما أدى إلى صدور قانون حياز الملكية العقارية عام 1983م وطبق بشكل فعال في المناطق الصحراوية والسهبية بسبب سيادة الأراضي التابعة للدولة مما أدى إلى نقلة نوعية كانت لها أثار جد إيجابية نستطيع إيجازها فيما يلي: - اتساع مساحة الزراعة الوسعة(الحبوب) من خلال إنشاء محيطات زراعية متخصصة في ذلك؛ فمثلا في منطقة توات-القرارة- تيدكلت تم خلق14 محيط بمساحة 64423 هكتار فمنطقة توات استفادة من ثلث البرنامج المسطر مع المناطق الأكثر أهمية والمتمثلة في السبا وأدرار الشمالي بيمار في الوسط، سطا عزيز وعين الفتح في الجنوب، وستة محيطات أخرى بمساحة (3478هكتار) هيئة في تدكيلت، وفي القرارة في بلدية أوقروت بمساحة 12143 هكتار، كل هذه المحيطات للمستثمرات الفلاحية تتمير بالأتساع لكن بأحجام متفاوتة تتراوح بين 50إلى 5000 هكتار. وهي تسقى خاصة

عن طريق الرش المحوري[24]. بالإضافة إلى انشاء محيطات فلاحية طموحة2000 هكتار في قاسي طويل بورقلة من أصل 30000 هكتار. كما لا ننسى دور استثمار الخواص الذين ساهموا في تنمية الفلاحة الصحراوية سواء بدعم من الدولة خاصة بعد صدور قانون المخطط الوطني للتنمية الفلاحية2000م أو بأموالهم، وقد كان للصحراء المنخفضة (الزيبان، واد ريغ، سوف، واد ميه) الحظ الأوفر في الديناميكية الفلاحية لمواردها المائية واستخدام تقنية المناقب والمضخات مما سمح باتساع المساحة المسقية وإدخال تقنية الرش المحوري التي أصبحت تستخدم في المحيطات الفلاحية في واد سوف وأدرار. ومن مظاهر الديناميكية في الصحراء أيضا؛ زيادة حضيرة النخيل حيث ارتفع العدد إلى 21.2 مليون نخلة بمساحة إجمالية تقدر بـ180ألف هكتار، منها 14 ملون نخلة منتجة و7.5 مليون من نوع دقلة نور حيث تراهن الدولة على شعبة إنتاج التمور باعتبارها من الزراعات الاستراتيجية في إطار خطة تستمر إلى 2020 تهدف إلى تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي لضمان الأمن الغذائي وتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات[25] .

4-3)التعليم العالي وأفاق واعدة في الجنوب: لكون التعليم أساس التنمية الاجتماعية والاقتصادية لذلك تبذل السلطات مجهودات معتبرة للرفع من مردوده من خلال توفير الوسائل المادية الضرورية لذلك، فإذا سلطنا الضوء على التعليم العالي فنجد أن الدولة تخلت في السنوات الأخيرة عن التعليم المركزي الذي كان حكرا على حواضر المدن الكبرى الواقعة في الشمال، وفي إطار تكريس إزالة الفوارق المجالية بين الشمال والجنوب دعمت الولايات الجنوبية كلها بجامعات وثلاث مراكز موزعة على (تندوف، إليزي، تمنراست).

)المجال الصحراوي وفوارق التنمية: قبل التطرق إلى إمكانيات الولايات الجنوبية لابد من التحديد المجالي للصحراء حيث تنقسم إلى ثلاث أقاليم متباينة في الخصائص الطبيعية والبشرية.[26].

1-4) منطقة الصحراء الشرقية: وتضم ورقلة، بسكرة، غرداية، الواد، توقرت والأغواط وهي عبارة عن مراكز عمرانية يتجاوز عدد سكانها 100000ن حسب إحصاء 2008م وهي المنطقة الأكثر سكان في الصحراء بتعداد(2600530ن) بنسبة72% من أصل (3569955ن)[27] من إجمالي سكان الصحراء والأكثر تعميرا وتصنيعا وهي تمتلك إمكانيات هامة جعلت منها منطقة استراتيجية للتنمية الوطنية بسبب وجود حقول المحروقات وفي مقاس آخر الموارد المائية الهامة وهو ماساهم في تنمية الزراعة بالمنطقة فالزيبان تشكل

المنطقة الثانية على المستوى الوطني من حيث إنتاج الخضروات في الجزائر بعد متيجة، هذه المكانة الاستثنائية ووجود المياه و توفر اليد العاملة على المستوى الإقليمي بالإضافة إلى الموقع الجغرافي للمنطقة القرب من أسواق المناطق الشمالية ؛من هذا المنطلق تمثل التنمية الزراعية أفضل للتطور الإقليمي والتوجه الأساسي للمنطقة يتمثل في منطقة الزيبان وشمال ورقلة. دون أن ننسى الإمكانيات السياحية التي تمتلكها المنطقة والتي تمثل عامل للترقية الإقليمية لا يستهان بها خاصة عمارة وقصور واد مزاب، عمارة وكثبان الواد والنخيل.

من وجهة نظرا التجهيزات تعتبر الصحراء الشرقية المنطقة المحظية بشبكة مواصلات هامة(طرق، مطارات) وذلك لأهميتها الديمغرافية والاقتصادية، وهذا التعمير له انعكاس على الأنظمة البيئية الهشة حيث أن الزحف العمراني أصبح يلتهم المئات من الهكتارات من بساتين النخيل من جهة وتجاهل الأنوية القديمة–القصور– لهذا الدولة الجزائرية في (SNAT) تسعى إلى تقوية المراكز الثانوية أو إنشاء أقطاب جديدة للسكان فيما تتمثل في يتعلق بورقلة نجد: موقع حاسي معمر طريق (ورقلة – الحجيرة – توقرت) تشكل مركز بتعداد15000ساكن،– موقع دزيوة شمال الحجيرة وغرب ورقلة يمكن أن يحتوى المركز حوالي 10000ساكن مرتبط مستقبلا بجنوب ولاية الجلفة وبالضبط بمنطقة مسعد، بالإضافة إلى إنشاء مدينة جديدة "حاسي مسعود" على معايير عالمية.[28]

2–4)الصحراء الغربية: تضم (بشار، تندوف، أدرار، تيميمون، إن صالح، بني عباس) وهي المجال الثاني من حيث السكان بـ(787406ن) في إحصاء 2008م بنسبة 22% من إجمالي سكن الصحراء بها مركز بشار يحتوى على أكثر من 100000 ن، وهي تتميز بخصائصها الطبيعية والمناخية القاسية لهذا نجد مشاريع التنمية فيها تصبح مكلفة[29]، فمثلا الطريق الوطني رقم–6– مسافة كبيرة منه غير معبدة تقدر بـ 600كلم ذلك لأنه يقطع أكثر الصحاري في العالم صعوبة وهو رق تانزروفت، هذا الجزء من الصحراء يحتوي على موارد معدنية هامة تتمثل بالدرجة الأولى في الحديد و الفحم بالإضافة إمكانياتها الفلاحية، كما أن السياحة في هذه المناطق تتوفر على أسس تتطلع إلى تنمية نشاط ذا بعد وطني ودولي لما تحتوه من قصور ذات هندسية معمارية[30] مميزة وتنظيم مجالي للواحات من خلال نمط سقي متميز يتمثل في الفوقارة التي تعتبر موروث ثقافي ،بالإضافة إلى الأهمية والبعد استراتيجي.

3–4)الجنوب الكبير: يحتوي على معدن الذهب بالإضافة إلى احتوائه على مواقع أثرية هامة صنفت كتراث مادي من طرف منظمة اليونسكو سواء في الطاسيلي أجر أو الهقار

والتي تستغل في السياحة مما تساهم في تنمية المنطقة، والجنوب الكبير يحتوي على ثلاث مراكز هامة(تمنراست، جانت، إليزي)[31] وهو يمثل المنطقة الأضعف من حيث التواجد السكاني بـ(182045ن) حسب إحصاء2008م بنسبة5 %من إجمالي سكان الصحراء لأن بعض مراكزه حديثة النشأة كتمنراست التي تأسست عام 1908م فقط بالإضافة إلى وجود العوائق الطبيعية الطاردة للسكان (رق تنزروفت ،عرق شاش، عرق إيقدي..).

نظرا لأهمية الولايات الجنوبية فقد خصصت برامج التنمية في الجنوب حيث قرر مجلس الوزراء الجزائري زيادة كبيرة في تمويل برامج تنمية ولايات الجنوب لسنوات من2006إلى 2009 مما أدى إلى رفع التمويل من 250 إلى372 مليار دينار يشمل 10 ولايات في الجنوب وهي(أدرار، الأغواط، بشار، تمنراست، ورقلة، بسكرة، إليزي، تندوف، الوادي، غرداية) يهدف إلي تحسين ظروف الحياة هذه المناطق الصحراوية منها 110 مل/د لبناء المنازل و 80 مليار دينار لتزويدها بمياه الشرب[32] تماشيا مع الزيادة السكانية.

5)الإمكانيات الطبيعية للجنوب: يمتلك الجنوب الجزائري عدة موارد إمكانيات طبيعة تساهم بشكل فعال في تنمية الاقتصاد الوطني وخلق مصادر الثروة في البلاد نستطيع حصرها فمايلي:

1-5)الموارد الطاقوية: تحتوي على موارد طاقوية هامة منها :

- **الفحم الحجري:** يقع في منطقة القنادسة بالقرب من كولمبو بشار والذي تم اكتشافه عام 1907م ليبدأ استغلاله بشكل فعال بعد الحرب العالمية الأولى ببشار في إدارة محركات القطارات والتدفئة وصناعة الإسمنت [33] ،وقد توقف استغلاله عام 1975م نظرا لأضراره الصحية على العمال من جهة واستخدم المحروقات من جهة أخرى كمصدر للطاقة.

- **الطاقة الشمسية:** تملك الجزائر أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم حسب دراسة للوكالة الفضائية الألمانية لأن الإشعاعات الشمسية في الصحراء الجزائرية تدوم 3000 ساعة إشعاع في السنة ، و تسعى الجزائر في إطار تنمية وتهيئة الجنوب بتزويد المناطق النائية بهذه الطاقة المتجددة لتكلفة وصعوبة إيصال الكهرباء بالوسائل التقليدية لهذه المناطق، وقد تم برمجت 20 قرية معزولة في ولايات الجنوب(تندوف، تمنراست، أدرار، إليزي) لتزويدهم بالطاقة الشمسية وقد تم فعلا تزويد القرى التالية مولاي لحسن سنة1998م والتي تقع بين إن صالح وتمنراست بالإضافة إلى قرية غار جبيلات، حاسي منير، عين دلاع، عراق، تاما حارت[34]، وتسعى الدولة لتوسيع المشروع من هذه الطاقة المتجددة.

– **المحروقات (الغاز، البترول):** إن اكتشاف المحروقات في الصحراء أعطى لها مكانة خاصة في سياسة الدولة حيث أنها تساهم بنسبة 70 %من عائدات ميزانية الدولة كما تساهم بنسبة 35% من الناتج الداخلي الخام و98% من العائدات الخارجية للجزائر، وتعتبر الجزائر المنتج رقم 12 عالميا للنفط بمقدار1.2 مليون برميل، كما أنها تعتبر المصدر الخامس للغاز عالميا بما يعادل 60 مليارم^3 كل هذه المؤشرات تأكد على أهمية هذا القطاع [35] بالإضافة إلى أهمية الصحراء الاستراتيجية ضمن المجال الوطني.

2-5)الموارد المعدنية: تمتلك الصحراء عدة موارد معدنية منها الحديد حيث يرى الخبراء ضرورة استغلال منجم غار جبيلات الذي يعد من أكبر مناجم الحديد في العالم خاصة أنه سيؤدي إلى تطوير المنطقة ويخلق فرص عمل جديدة ويخفض من واردات الحديد ،مع العلم أن احتياجات الجزائر من الحديد والصلب 10 ملايين طن سنويا وهي تنتج 5 ملايين طن سنويا فقط وهي تستورد الباقي بواقع 10بليون طن سنويا، ويقع غار جبيلات على بعد 130كلم جنوب شرق مدينة تندوف وكان قد أكتشف عام 1952[36]،و تقدر احتياطات المنجم بـ3.5 بليون طن منها 1.7 بليون طن يمكن استغلالها وسيسمح المشروع بإنشاء 15 ألف فرص عمل جديدة[37]، بالإضافة إلى اليورانيوم والمغنيزيوم في الهقار والذهب واحتياطات لابأس بها من مواد البناء (كالطين والبازلت، الجبس، الرمل والكلس...) التي تساهم في ترقية الصناعة المحلية.[38]

3-5)الموارد المائية الجوفية عامل هام للتنمية الصحراء: تملك الجزائر أكبر الخزانات المائية الجوفية في العالم بمقدار(60000مليار م^2)حيث تتقاسمها مع صحراء تونس وليبيا، وقد ساعدت في السنوات الأخيرة هذه المياه النهوض بالفلاحية مما أهل تحول الاقتصاد الفلاحي الصحراوي من النمط المعاشي إلى النمط التجاري الاقتصادي، بالإضافة إلى أن هذه الموارد المائية ساهمت في إنجاز مشروع القرن وذلك بمد المياه الصالحة للشرب من إن صالح إلى تمنراست على طول 750كلم ؛ وهو ما يعادل 1312 كلم من الأنابيب بتكلفة قدرت بـ197 مليار دينار من أجل القضاء على العطش الذي كانت تعاني منه المدينة ذات التعداد السكاني الأكثر من 120ألف نسمة، وقد دخل المشروع حيز الخدمة في شهر أفريل 2011م إلا أنه تبقى بعض المشاكل تواجهه كمشكلة الملوحة التي تميز هذه المياه بحيث تقدر بـ2 غ/ل وهو أكثر من المعايير الدولية التي تقدربـ1غ /ل ومن أجل إنجاح المشروع

قامت السلطات بتجديد شبكة نقل المياه داخل المدينة لتتماشى مع كمية المياه الجديدة بتكلفة 5 مليار دينار وذلك لإنجاز 480 كلم من الأنابيب[39] .

الخاتمة:

تراهن الدولة الجزائرية على الصحراء في السنوات الأخيرة لتنويع مصادر دخلها ومن أجل النهوض بالتنمية الوطنية نظرا لامتلاكها؛ ثروات طبيعية وموارد طاقوية ومعدنية هامة لذلك تسعى جاهدة لدمجها في المجال الوطني وذلك من خلال المشاريع الهامة التي طبقتها في جميع المجالات والتي حققت نتائج جد طيبة وتصحيح الاختلالات المجالية التي يعرفها التراب الوطني لتركز التنمية على المناطق الشمالية خاصة الساحلية كإرث تاريخي منذ الفترة الاستعمارية ؛لكن رغم ذلك مازال يحتاج الجنوب إلى تهيئة لتثمين موارده في إطار التنمية المستدامة خاصة أن النظام البيئي به يتميز بالهشاشة.

الهوامش :

[1] ثائر مطلق محمد عياصرة، التخطيط الإقليمي ،دراسة نظرية تطبيقية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ،الأدرن،2009،ص101.

[2] كوت مارك، الجزائر.. المجال المقلوب، تر : خلف الله بوجمعة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2010م ، ص 317.

[3] التيجاني بشير، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر،1997،ص51.

[4] إبراهيم مياسي،مقاربات في تاريخ الجزائر1830-1962،دار هومة،الجزائر،2007، ص113-119.

[5] Kouzmine Yaël , Le Sahara algérien, Intégration nationale et développent régional , édition L'Harmattan , Paris , 2012 p21

[6] Kouzmine Yaël ,op.cit, P24.

[7] Ibid ,P22.

[8] Charles Jonnart ,Situation générale des territoires du sud de l'Algérie Année 1908, Imprimerie administrative Victor Heinz, Rue d'Isly 37, et place Baugeant, 1906, p5-8.

[9] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية،ص77.

[10] المرجع نفسه، ص80.

[11] Kouzmine Yaël, op cit, p31.

[12] عبد المجيد الدغاي، محمد إزهار، مكانة المدن الصغرى والمتوسطة بالمغرب ودورها في الهيكلة الترابية المجالي، منشورات الملتقي الثقافي لمدينة صفرو، الدورة 26 20-21 مارس 2015م، الشركة العامة للتجهيز والطبع، فاس، 2015م ،ص،269.

[13] Pliez Olivier, « Le migrants, bâtisseurs ou perturbateurs des villes Sahariennes » in Sécheresse volume 24, N 3, 2013, p15.

[14] التيجاني بشير، المرجع السابق،ص51.

[15] Cote Marc, L'espace Algérien les prémices d'un aménagement, Office des publications Universitaires L'Algérie, 1983, p243.

[16] الجريدة الرسمية، العدد 29،السنةالثانية والخمسون ،الأحد12 شعبان عام 1436هـ الموافق لـ31 مايو سنة2015م.

[17] Brulé Jean-Claude et Fontaine Jacques , « L'Algérie d'une construction étatique du territoire a une déconstruction /reconstruction libérale » , in Troin Jean –François , (dir) , Le Grand Maghreb (Algérie , Libye , Maroc , Mauritanie , Tunisie) Mondialisation et construction de Territoires , Armand colin , Paris , 2006, p56.

[18] لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، دراسة لتحديد إمكانية التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء للجنة الربط للطريق العابر للصحراء بتمويل المصرف العربي للتنمية في إفريقيا، ديسمبر 2009، ص16.

[19] رحماني شريف، الجزائر غدا وضعية التراب الوطني ،استرجاع التراب الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون،الجزائر،ص56.

[20] Cote Marc, op cit, p243.

[21] رحماني شريف، المرجع السابق، ص58.

[22] Kouzmine ,op cit,p46-49

[23] Kouzmine, Ibid ,p108

[24] Ibid, p74.

[25] تقرير عن الفلاحة الصحراوية، مديرية المصالح الفلاحية بسكرة،2015،ص، 14.

[26] Cote Marc, Guide d'Algérie paysages et patrimoine, Média plus, Constantine , ,2006 p293.

[27] التعداد العام للسكن والسكان 2008م، الديوان الوطني للإحصاء، قسنطينة.

[28] Kouzmine, op cit, p109.

[30] رحماني شريف، المرجع السابق، ص208.

[31] Cote Marc, Guide,op cit, p359.

[32] الجريدة الرسمية، المرجع السابق.

[33] عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر الطبيعية، البشرية، الاقتصادية، المطبعة العربية، الجزائر، 1968، ص271-273.

[34] فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث،العدد،12، 2012،جامعة قاصدي مرباح،ص،150-155.

[35] بوحنية قوي، خميس محمد، قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة، قراءة في الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر، مجلة قاصدي مرباح ،العدد2013،9،ص9.

[36] وكالة الأنباء الجزائرية 2013.

[37] محمد زرقون، سمير بوختالة ، دور قطاع صناعة الحديد والصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر(دراسة تحليلية اقتصادية)،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،عدد 2 جوان ،2015،ص87.

[38] رحماني شريف، مرجع سابق، ص208.

[39] جزايريس،2015/9/20 تم الاطلاع عليه يوم 2 ديسمبر 2017 على الساعة 6.40 صباحا.